قواعد
في الممارسة السياسية

د. جاسم سلطان

الفهرس

المقدمة	5
الفصل التمهيدي	13
القسم الأول: قواعد متعلقة بطبيعة الظاهرة السياسة	20
القاعدة الأولى: نشأة الظاهرة السياسية	21
القاعدة الثانية: أنواع التدافع	26
القاعدة الثالثة: جوهر السياسة	33
القاعدة الرابعة: أدوات الممارسة السياسية	43
القسم الثاني: قواعد متعلقة بالفاعل السياسي (رجل السياسة)	51
القاعدة الأولى: تعريف الدولة	54
القاعدة الثانية: النظام السياسي	65
القاعدة الثالثة: ثقافة رجل السياسة	68
القاعدة الرابعة: رجل السياسة بين المغامرة والمقامرة	72
القاعدة الخامسة: رجل السياسة بين حسن النية وفهم قواعد اللعبة	75
القاعدة السادسة: الفاعل السياسي يرى العالم كما هو	78

القاعدة السابعة: رجل السياسة لا يخيفه تعقيد الوضع	81
القاعدة الثامنة: رجل السياسة لا ينظر إلى الفعل بل يهتم بمنطق الفعل	83
القاعدة التاسعة: دقة الهدف وتدبيب رأس السهم وتوفير شروط الفعل	85
القاعدة العاشرة: رجل السياسة بين المكاسب الهشة والصلبة	88
القسم الثالث: قواعد متعلقة بممارسة الفعل السياسي (اللعبة السياسية)	93
القاعدة الأولى: تحديد نوع الصراع وأطرافه	95
القاعدة الثانية: صناعة سلم الأهداف	99
القاعدة الثالثة: الطاولة السياسية	102
القاعدة الرابعة: فن المناورة	106
القاعدة الخامسة: عقدة الصراع	113
القاعدة السادسة: مستويات الخطاب السياسي	121
القاعدة السابعة: شرائح التغيير	124
الخاتمة	126
ملحق الأشكال والنماذج	129
المراجع	138

شكر خاص

أتوجه بالشكر إلى من ساهموا في إتمام هذا العمل بالرأي والنقاش والمراجعة، الدكتور حامد عبد الماجد، و أحمد عبد الحكيم، ووائل عادل.

"ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض
لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل
على العالمين" (البقرة: 251)

مقدمة

لماذا الكتابة في قواعد الممارسة السياسية؟

يخلط الكثيرون بين كلمة "السياسة" على إطلاقها وبين كلمة "علم السياسة"، فكلمة "السياسة" المختزنة في الوعي العام للجماهير – وحتى لكثير من النخب الاجتماعية – لا تساوي كلمة "علم السياسة" كأحد فروع العلوم الاجتماعية – وهو العلم الذي يتناول الظاهرة السياسة في إطار علمي، ويُضبَط هذا التناول من خلال الالتزام بمصطلحاته وأبجدياته وطرق بحثه ومناهجه المتعارف عليها بين العلماء والباحثين السياسيين؛ وإنما تعني كلمة "السياسة" العمل السياسي والممارسة السياسية والاهتمام بالشأن العام، وهذه "السياسة" هي التي نلمسها في وسائل الإعلام المختلفة في الحوارات والتحقيقات والتعليقات والتحليلات التي نسمعها من النخب السياسية ومن رجل الشارع العادي. وفي إطار هذا التحديد لمدلول كلمة "السياسة" يمكن القول بإن عموم الجماهير **معَرَّضة يومياً تقريباً للتعامل مع "السياسة"**، فلا يكاد ينجو ميدان معاش من الاشتباك مع موضوع السياسة.

وفي هذا السياق فإن "السياسة" تختلف عن غيرها من الفنون كونها شأناً عاماً، فعلى سبيل المثال إذا أُصيب المرء بمرض ما تكون الاستجابة هي "الذهاب" إلى الطبيب المختص لكون الطب علماً وفناً قائماً بذاته، وإذا ذكرت مسألة دينية نسمع مقولة "لا أدري .. هذه المسألة تتطلب فقيهاً" لكون الفقه وأصوله علماً قائماً بذاته، بينما في "السياسة" نجد الجرأة على التحليل والنقد، بل نجد الجرأة على الممارسة قبل أن تتوفر خلفية علمية قوية عن قواعد العملية السياسية، فبمجرد تشكل خلفية عن أحد الأحداث

السياسية تجد عموم الجماهير والمهتمين بالشأن العام يحللون ويناقشون؛ بل ويمارسون. فأصبحت السياسة مهنة من لا مهنة له، ومجالاً مستباحاً لكل ألوان الهواة، مما خلق حالة من الفوضى والاضطراب في مجال من أخطر المجالات، خاصة أننا سنلحظ تغلغل السياسة واشتباكها مع كل حياتنا، فالعالم الذي نعيش فيه هو عالم سياسي بإمتياز، إذ تتحكم السياسة في كل مفاصله.

ويمكن فهم هذه الجرأة وهذه الفوضى في إطار كون "السياسة" شأناً عاماً لا يمكن منع عموم الجماهير من إبداء آرائها أو المشاركة فيها، بل إن الحياة السياسية في الدولة المدنية الحديثة تقوم بالأساس على هذه المشاركة الجماهيرية الواسعة على المستويات المختلفة للممارسة السياسية. وبإحجام الجماهير عن تلك المشاركة تصاب الحياة السياسية بالشلل.

ومن ثم يأتي هذا الكتاب لا كمحاولة لتقييد الممارسة السياسية؛ وإنما كمحاولة لنقل المهتمين بالشأن العام من المشاركة السياسية اللاواعية إلى المشاركة الواعية، وهي المشاركة التي لابد أن تتعدى متابعة الأحداث التي تدور، سواء كان عن طريق تحليلها، وتفسيرها، وتقييمها، والتنبؤ بها إلى ما هو أبعد من الأحداث، إلى أهم المفاهيم والقواعد التي تحكم اللعبة السياسية، (أي قواعد صناعة الأحداث).

وقد لاحظنا باستطلاع رأي بعض الشباب المهتمين بالعمل السياسي – في المنطقة العربية أو ذوي الثقافة العربية – والذي حاول الاقتراب من هذا العلم في محاولة للوصول إلى المشاركة الواعية أنه لم يجد ما يشجع للاستمرار، إذ أنهم يلجأون عادةً إلى الكتب التي تتناول مبادئ "علم السياسة"، ولدى قراءة أحد

كتب المبادئ لا يستطيع الشاب قراءة أكثر من بضع صفحات ومن ثم يطرح الكتاب جانباً متخذاً قراره النهائي بعدم الاستمرار في القراءة، فما هو السبب؟

لأن كتب المبادئ عموماً – سواء مبادئ علم السياسة أو الاجتماع أو القانون أو الإعلام وغيرها من العلوم الإنسانية والتطبيقية – هي بالأساس موجهة لطلاب السنوات الأولى الذين يدرسون تلك العلوم أو للمهتمين بالإلمام بالأفكار العامة لمبادئ العلوم. فعلى سبيل المثال تبدأ عادةً كتب مبادئ "علم السياسة" باستعراض نشأة العلم وتطوره، ثم علاقته بغيره من العلوم الأخرى، ثم مناهج البحث والاتجاهات الكبرى في علم السياسة، ثم استعراض للنظريات السياسية ابتداءً من اليونان ثم الرومان، ثم مروراً بالعصور الوسطى عند المسيحيين ثم عند المسلمين وحتى النظريات الحديثة. وأمام هذا الكم من المعلومات والنظريات والكتابة الأكاديمية تفقد فكرة متابعة القراءة بريقها، ويفقد الشاب الرغبة في الاستمرار بعد أن يتخطى بعض الأوراق. ومرجع هذا إلى أنه لا يقرأ عن"السياسة" التي هي مجال اهتمامه؛ وإنما عن "علم السياسة" الذي قد لا يصادف لديه قبولاً، فهو يقرأ بالأساس كتاباً موجهاً لغيره.

ولسد هذه الفجوة المعرفية لدى المهتمين بالشأن السياسي من عموم الجماهير والنخب والقادة جاء هذا الكتاب ليسلط الضوء على أهم المفاهيم والقواعد التي تحكم اللعبة السياسية، (أي قواعد صناعة الأحداث)، وليكون بمثابة الاختيار المناسب لمن يرغبون في فهم طبيعة الممارسة السياسية.

وجاء اختيارنا لهذا الموضوع **لأن العناية بالقادة في هذا المجال ليست ترفاً فكرياً** في رؤيتنا. بل من أهم الأولويات. فقوام العمل السياسي: قادة محترفون يتقنون لغة عدد من العلوم ومبادئها، وخبراء محترفون يعرفون تفصيلات العلم وتطبيقاته يقدمون خبرتهم وعلومهم للقادة.

فالقادة في أمس الحاجة إلى أن يعرفوا:

1. ماذا يريدون؟
2. ممن يطلبون؟
3. لغة من يطلبون منه المشورة.

ولنذكر مثالاً لتقريب دور القائد إلى الأذهان. فإذا ما طلب قائد حزب من مستشار سياسي (الخبير المحترف) إعداد تقرير له حول موقف دولة أو حزب ما من سياساته، فأعد الخبير هذا التقرير وجاءت خلاصته أن تلك الدولة تتبع معه سياسة الاحتواء المزدوج. فما هو دور كل من القائد "السياسي" والخبير "عالم السياسة"؟

الخبير "عالم السياسة" هو الذي يستطيع استقراء الأوضاع السياسية بخبرة واحتراف، ويمزج بينها وبين تفصيلات ونظريات "علم السياسة" - التي يحيط بها علماً - ثم يخرج بنتائج أو توصيات، أما القائد "السياسي" فلابد أن يمتلك من العلم بـ"السياسة" ما يؤهله لفهم توصيات الخبير أو نتائج تقريره. ليصدر القرارات المناسبة للموقف السياسي. ففهم لغة الخطاب السياسي ووجود ثقافة أساسية للقائد تعينه على الفهم. فالقائد قد لا يملك تفصيلات العلم ونظرياته، ولا يستطيع إعداد مثل هذا التقرير بهذه الحرفية

العالية، بينما قد لا يمتلك الخبير الملكات والقدرات القيادية التي تؤهله لاتخاذ القرارات او لا يمتلك السلطة .

كذلك نكتب في قواعد الممارسة السياسية لأن القرار السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل المجتمع، بقاءه أو انهياره، فقره أو غناه ورفاهيته. والأمثلة على هذه الحقيقة أكثر من أن تُحصى. ويكفيك النظر في أحوال الدول المختلفة وصعودها وأفولها، وآثار الحروب المدمرة عليها لتعرف دور القرار السياسي وتأثيره الحيوي والمصيري في مسار الأمم والشعوب.

منهجية الكتابة

عندما نتصفح أغلب الكتابات التي تحدثت عن مباديء علم السياسة نجدها عادة تبدأ بسرد مجموعة التعريفات التي كُتبت، ثم يطرح الكاتب الجدل المشهور حول أي التعريفات أدق وأشمل، ثم يختار التعريف الذي يتبناه من هذه التعريفات أو يخلص بتعريف جديد، دون أن يدخل في لب ما تعنيه التعريفات عملياً، ومدى الاستفادة منها في التواصل مع الظاهرة السياسية. ومرجع هذا إلى طبيعة كتب المبادئ التي تحاول أن تلقي الضوء الأولي على أغلب المصطلحات والمواضيع الكبرى التي يتناولها العلم دون الدخول في التفصيلات التي تحتاج إلى كتابات وأبحاث أخرى.

ومن واقع المعايشة لمادة هذا الكتاب خلال سنوات طويلة؛ بدا واضحاً أن تعريف علم السياسة يعد نقطة مركزية وجوهرية في فهم العملية السياسية على حقيقتها، واستيعاب كيفية إدارتها في الواقع

المعاش بعيداً عن المثاليات، كما ينعكس استيعاب جوهر التعريف في حسن قراءة المشهد السياسي وخوض عملية التحليل السياسي ببراعة، واتخاذ القرارات السياسية بحكمة.

لذلك تناولنا موضوع التعريف بشيء من البسط يسمح بفهم دور التعريف في الاتصال بالظاهرة السياسية، إننا لا نبالغ حين نقول أن **استيعاب تعريف السياسة يقي الكثير من مصارع هذه اللعبة.**

وقد راعينا في الكتاب أن يضم مجموعة من القواعد التي تشكل أدوات عملية تساعد على التعاطي مع الأحداث السياسية، فجمعنا ما يضر الجهل به لرجل السياسة، وحرصنا أن نبتعد عن كل ما ينفر القاريء عن سبر هذا الموضوع من إطالات مملة، أو معارف لا تفيد عملياً. فحاولنا تقريب الصورة بالمثال. واختصار التعريفات وتقليلها قدر الإمكان والاقتصار على ما هو ضروري.

ولا ندعي أننا تعرضنا في هذا الكتاب لكل ما يجب معرفته، ولكننا تناولنا أهم ما يضر الجهل به من أجل فتح شهية القاريء للبحث عن هذا العلم الفعال.

وبذلك يمكن القول أن هذا الكتاب:

- يتناول بعض "القواعد" المنظمة والمفسرة للسلوك السياسي أو "الممارسة السياسية العملية"؛ وبالتالي لا يتناول السياسة ك"علم" أو "مجال دراسة"، أو تخصص له أبجدياته، ومنهجياته، وأدواته.
- يتناول "القواعد" "الأساسية"، وبالتالي لا يدخل في تفاصيل، فهو يقدم ما يمكن أن يُطلق عليه "تقنين" للممارسة السياسية؛ لأن القاعدة عادة ما تكون: عامة، ومجردة، وملزمة.

• يتناول قواعد مستقاة من استقراء الخبرات والتجارب السياسية الميدانية لمختلف الأمم والشعوب، وهي صالحة – بدرجة من الدرجات – لكي تحكم أو تنظم الممارسة السياسية الحالية والمستقبلية.

محتويات الكتاب

يضم الكتاب مجموعة من القواعد الأساسية تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قواعد متعلقة بطبيعة الظاهرة السياسة.

القسم الثاني: قواعد متعلقة بالفاعل السياسي (رجل السياسة).

القسم الثالث: قواعد متعلقة بممارسة الفعل السياسي (اللعبة السياسية).

ويسبق هذه الأقسام الثلاث فصل تمهيدي صغير يشرح فكرة القاعدة السياسية. ثم يُختَم الكتاب بخاتمة بها أهم الاستخلاصات.

وأهدي هذا الكتاب إلى المكتبة العربية، كمساهمة في تنمية الوعي بأبجديات الممارسة السياسية، وسد العجز في نوعية الكتب التي تتناول جوهر السياسة كأداة يمكن استخدامها.

الفصل التمهيدي

ماذا نعني بالقواعد؟

القاعدة لغة كما ورد في لسان العرب هي الأساس، أما اصطلاحاً فتعرف القاعدة عموماً على أنها "مبدأ عام يوجه السلوك أو التصرف أو الفعل في اتجاه معين في موقف محدد"[1]، بغض النظر عن شرعية النتائج المترتبة على هذا التصرف أو السلوك أو الفعل، بينما تعرف القاعدة الشرعية أو القانونية على أنها "مبدأ عام شرعي يربط نتيجة شرعية محددة ومفصلة بحالة حقيقة محددة ومفصلة"[2]، فالقاعدة الشرعية هي تلك القاعدة التي تكون نتائجها وعواقبها شرعية أو قانونية. ورغم هذا التمييز بين طبيعة القواعد وتقسيمها إلى قواعد شرعية وأخرى غير شرعية إلا أننا في هذا الكتاب لن نتناول القواعد السياسية من زاوية شرعية النتائج المترتبة عليها وإنما سنتناول مجموعة القواعد التي تؤثر بشكل عام في الممارسة السياسية والعمل السياسي، مع التركيز على الدور الذي تلعبه، بغض النظر عن طبيعة النتائج المترتبة عليها. وهكذا فإننا سنركز على منطق الممارسة السياسية لا على العواقب والنتائج المترتبة عليها.

خصائص قواعد الممارسة السياسية

وهذه القواعد المتعلقة بالممارسة السياسية لها مجموعة من الخصائص، من أهمها:

1. **الصياغة العلمية**: ونقصد بها الأسلوب العلمي الذي تم من خلاله استنباط هذه القواعد. وهنا يجب الإشارة إلى أنه توجد إشكالية علمية مشهورة حول مدى دقة منطق العلوم الإنسانية مقارنة

[1] W. L. Twining/ D. Miers (1991): How to Do Things with Rules, 3rd edn., London, p. 131.
[2] Roscoe Pound, 1 Jurisprudence 7 (West, 1959).

بالعلوم التطبيقية، وهي الإشكالية التي لم تحسم والتي كثرت حولها الآراء ابتداء من "دايفيد هوم" ومروراً بـ"كارل بوبر" و"توماس كوون" و"إيمري لاكوتاس" و"باول فايرآبيند"، والتي وصل القول في أقصى أطرافها بأن دقة العلوم التطبيقية والإنسانية ما هي إلا وهم وأسطورة كبيرة وأنه ينبغي الخروج عن الإكراه العلمي في العلوم الإنسانية، ويقصدون به القيود المنهجية والعلمية.[1] وللخروج من هذه الإشكالية فقد اقتصرنا في خذا الكتاب على القواعد ذات الأثر التوجيهي والإرشادي، وابتعدنا عن تلك القواعد التي تربط – ما يمكن تسميته جدلاً – الحقائق بنتائج معينة، والتي سيأتي شرحها في الخصيصة التالية.

2. **المفعول أو الأثر السياسي**: قد تربط القاعدة بين نتيجة سياسية محددة وممارسة سياسية محددة، بمعنى أن القاعدة تدل على أن الممارسة السياسية (س) تؤدي إلى النتيجة (ص)، كأن تقول "القهر (ممارسة) يولد الثورة (نتيجة)" أو "التغيرالعنيف (ممارسة) يولد نظاماً سياسياً ديكتاتورياً

[1] للقراءة حول هذا الموضوع يمكن الرجوع للكتب التالية:

- Popper, Karl: Die Logik der Sozialwissenschaften, in: Popper, Karl (2003): Auf der Suche nach einer besseren Welt. Vorträge und Aufsätze aus dreißig Jahren. 12. Auflage, München, Pipper Verlag.
- Popper, Karl (1966): Logik der Forschung, Wien, zweite Auflage, Mohr Siebeck.
- Hume, David (2007): A Treatise of Human Nature, USA, NuVision Publications.
- Kuhn, Thomas S. (1996): The Structure of Scientific Revolutions, USA, 3 edition, University Of Chicago Press.
- Imre, Lakatos/ Musgrave A. (1970): Criticisms and the growth of knowledge, University of Cambridge Press, (especially: Lakatos I., Falsification and the methodology of scientific research programs.)
- Feyerabend, Paul (2007): Wider den Methodenzwang, Frankfurt am Main, 10. Auflag, Suhrkamp.

(نتيجة)" أو "التغيير اللاعنيف يولد نظاماً سياسياً ديمقراطياً". وفي هذه الحالة فإن الأثر السياسي للقاعدة يكون ملموساً ومباشراً. وقد تكون القاعدة توجيهية إرشادية عامة، تقرر حقيقة – نسبية – لابد أن يدركها الممارس للعمل السياسي، كأن تقول "الصراع نوعان صفري وتنافسي" أو "جوهر السياسة القوة"، فهذا النوع من القواعد توجيهي إرشادي، ليس له أثر سياسي مباشر، ولكنه يؤثر في طبيعة وأسلوب أداء الفاعل السياسي.

3. **الوضوح وإمكانية التطبيق**: فالقاعدة لابد أن تصاغ بلغة العصر بعيداً عن التقعر، وأن تتجنب الصياغة البلاغية التي تحتمل أكثر من تفسير، لأن صعوبة فهم أو تفسير القاعدة لابد وأن يؤثر على التطبيق.
4. **الشمول وسعة النطاق**: فالقاعدة لا تتناول تفصيلات وتشابكات وضع سياسي ما في دولة ما في لحظة ما، ولكنها تتناول عموميات أو خطوط سياسية كبرى، فعندما تقرر القاعدة أن "القهر يولد الثورة" فإنها لا تدخل في تفصيلات طبيعة ومكونات النظام السياسي الذي يمارس القهر، ولا تتناول طبيعة وآليات الثورة؛ وإنما تقرر أن الثورة ليست بالأساس من صنع الثوار وإنما من صنع النظام السياسي الفاشل والعنيف.

استخدام القواعد

هذه القواعد السياسية التي يتضمنها الكتاب يمكن استخدامها على عدة مستويات: فقد تستخدم على مستوى الرؤية والطرح السياسي كدليل توجيهي وإرشادي يسترشد به الممارس السياسي في صياغة

الرؤية السياسية. وعلى مستوى الاستراتيجية تستخدم كدليل تفسيري يفسر الواقع ويضع الأحداث التي تبدو متناثرة وغير مترابطة في إطار محدد، وهو الإطار الذي يجيب على التساؤلات الحرجة والملحة، ومن ثم يمكن من خلاله تحديد الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة ذلك الواقع على وجه الدقة، وعلى مستوى التنفيذ كدليل معياري نحدد به مدى قربنا أو بعدنا من الممارسة السياسية الواعية.

فوائد استخدام القواعد

لهذه القواعد أهمية كبيرة كونها تمثل جانباً من خلاصة الفكر والخبرة والحكمة البشرية على مر العصور:

أولاً: هي تؤدي إلى أن يتخذ القرار المتعلق بحالة أو وضع ما على ضوء عموم التجربة البشرية وليس على ضوء تلك النقطة الصغيرة التي تمثلها معطيات تلك الحالة، ومن ثم يكون اتخاذ القرار نتاج التأمل الموضوعي للتراكم المعرفي البشري أكثر من كونه نتاج التأثر بحرارة اللحظة السياسية الراهنة.

ثانياً: من الآثار المهمة لاستخدام تلك القواعد كونها تضع كل قرار أو فعل أو ممارسة سياسي في إطار اجتماعي واسع، وهو ما يؤدي إلى اعتماد الرؤى البعيدة وإدراج المزيد من الموارد في عملية صنع القرار، وهو ما يجعل الممارسة السياسية ممارسة استراتيجية مستقبلية وليست ممارسة وليدة ردود الأفعال. فعلى سبيل المثال عندما نقرر أن "القهر يولد الثورة" فإن الوعي بتلك القاعدة يجعل الحركة السياسية المقاومة تتجاوز ردود الفعل المصاحبة لحالة القهر - دون التقليل من أهميتها المرحلية – إلى الإعداد للرؤية والمبادرة

المستقبلية المتعلقة بحالة الثورة التي سيخوضها المجتمع، ومن ثم تُفعَّل المزيد من الموارد البشرية والاقتصادية في التحضير لذلك السيناريو أو تلك الرؤية.

ثالثاً: تساعد في تحديد المعايير والسياسات المناسبة للتعامل مع القضايا المختلفة من خلال تحديد العوامل التي تؤثر فعلاً في القضايا محل الصراع، ومن ثم فإنها تمارس دوراً مهماً في تقليل نسبة اللجوء إلى العوامل التي لا تتعلق بالقضية فعلياً، وهو ما يمكن وصفه بأنها تقلل نسبة إثارة التساؤلات الخاطئة عن القضية، وهو ما يقلل بالتبعية من نسبة الخطأ في صنع القرار أو في الممارسة السياسية. كما أنها قدرتها على وضع المعايير والسياسات المناسبة للتعامل مع الأوضاع المختلفة يحد – بدرجة ما – من السلطة التقديرية لصناع القرار، مما يقلل من نسبة الخطأ.

فعندما تقرر القاعدة مثلاً أن "الصراع نوعان صفري وتنافسي"، يصبح السؤال الذي تثيره بعض التنظيمات السياسية المقاومة لأحد الأنظمة السياسية الديكتاتورية – وهو الصراع الذي قد يصنف على أنه صراع صفري – حول النضال الدستوري وكيفية كسب أصوات الجماهير في الانتخابات – وهي أحد آليات التعامل مع الصراع التنافسي – في غير محله، وبالتالي تصبح القرارات الناجمة عن ذلك التساؤل خاطئة بدرجة ما، إذ تختلف آليات التعامل وطبيعة التساؤلات المطروحة في الصراع الصفري عن تلك المطروحة في الصراع التنافسي. والعكس صحيح في حالة أن الدولة تريد مقاومة حركة تسعى لزعزعة استقرارها، وهذه الحركة تعتبر الصراع صفرياً، في ذلك الوقت فإن لجوء الدولة لآليات الصراع التنافسي قد يكون إجابة خاطئة على السؤال المطروح عليها.

رابعاً: تساعد الكوادر السياسية متوسطة التدريب على معالجة قضايا وأوضاع معقدة نسبياً، لم يكونوا ليستطيعوا التعامل معها دون الإلمام بتلك القواعد الأساسية.

خامساً: توفر إطاراً أو مبرراً نظرياً قوياً يستشهد به القادة والمنظرون السياسيون لتبرير قراراتهم السياسية، مما يعزز مصداقيتهم أمام قواعدهم السياسية وعموم الجماهير.

سادساً: توفر تلك القواعد الجانب المعرفي في عملية صنع القرار، فعملية صنع القرار تعتمد على أربعة أبعاد ثنائية الأقطاب، البعد الأول هو العقل (التفكير) والعاطفة (الشعور)، والثاني الاهتمام بالآخرين أو الانكفاء على الذات، والثالث الحكم (التفصيل والحسم) والتصور (الإدراك المعرفي العام) ، والرابع التقدير (طلب الدليل) والتخمين (الظن)، فعلى سبيل المثال إذا كان يميل متخذ القرار إلى أقطاب التفكير والاهتمام بالآخرين والحكم والتقدير فإن قراراته عادةً نميل إلى كونها منطقية وتحليلية موضوعية، حاسمة، وتجريبية. وتلك القواعد تعزز أقطاب التفكير والحكم والتقدير مما يحسن من الأداء العام للمارس السياسي ومتخذ القرار.[1]

[1] Myers, I. (1962): Introduction to Type: A description of the theory and applications of the Myers-Briggs type indicator, Consulting Psychologists Press, Palo Alto Ca.

لقراءة المزيد يمكن الرجوع للكتب التالية:

- Plous, S. (1993): The Psychology of Judgment and Decision Making, New York, McGraw-Hill.
- Facione, P. and Facione, N. (2007): Thinking and Reasoning in Human Decision Making: The Method of Cognitive and Heuristic Analysis.
- Wetterer, Eva-Christiane (2005): Die Kunst der richtigen Entscheidung. 40 Methoden die funktionieren. Hamburg, Murmann-Verlag.

القسم الأول: قواعد أساسية حول طبيعة السياسة

القاعدة الأولى: نشأة الظاهرة السياسية

القاعدة الثانية: معادلة التدافع

القاعدة الثالثة: جوهر السياسة

القاعدة الرابعة: أدوات الممارسة السياسية